



ISSN: (3006-8614)  
E-ISSN: (3006-8622)

# Journal of Alma'rifa for Humanities

available online at: <https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/>



## Aspects of Speech Act Theory in Sibawayh's Book: The Concepts of Obligation and Non-Obligation as a Case Study

Asst.Prof. Dr.Rahim Majeed Radhi  
Shatrah University  
College of Education for Girls

Asst.Prof.Dr. Mohammed Jassim Mohammed  
Middle Technical University  
Technical Management Institute

### A B S T R A C T

Features of the Speech Act Theory in Sibawayh's Book (The Concept of Obligation and Non-Obligation as an Example). The examination of Sibawayh's book and the analysis of some of its texts containing propositions about the speech act lead us to conclude that the grammatical heritage, particularly Sibawayh's work, is a vast treasure trove of features of pragmatic theory that Western civilization takes pride in. This is evident in Sibawayh's analyses; he often clarifies the meaning of constructs by analyzing their specific contexts and determining the relationship between the speaker and the addressee, or by mentioning the reasons for utterance. Sibawayh employed all of this in analyzing issues of ellipsis and others. He was aware of what modern Western researchers have noted since the eighth century AD and invoked, in his brilliant mind, the circumstances surrounding speech with numerous expressions. He frequently presented, in various parts of his book, non-linguistic elements that serve in place of linguistic elements. For him, language was inseparable from the circumstances of its use, as it is derived from both the internal system of linguistic structure and the social context surrounding the linguistic situation. © 2025 AJHPS, College of Education for Girls, University of Mosul.

### Keywords:

Theory, Action, Speech, Sibawayh.

### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received 7.Oct.2024  
Accepted 28.Nov.2024  
Available online 17. Mar.2025

#### Email:

[almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq](mailto:almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq)

## ملامح نظرية الفعل الكلامي في كتاب سيبويه (مفهوم الواجب وغير الواجب مثلاً)

أ.م.د. محمد جاسم محمد  
جامعة التقنية الوسطى  
معهد الإدارة التقني

أ.م.د. رحيم مجید راضي  
جامعة الشطارة  
كلية التربية للبنات  
الخلاصة:

إنَّ استقراء كتاب سيبويه وتفكيك بعض نصوصه التي تحوي مقولات في الفعل الكلامي يذهب بنا بأنَّ التراث النحوي عامَّة وكتاب سيبويه منجم ضخم في ملامح التنظير التداولي الذي تفخر به الحضارة الغربية، وهذا نجده واضحاً في تحليلات سيبويه؛ لأنَّه كثيَّر ما يوضح معنى التركيب بتحليل السياق الخاص به ، وتحديد العلاقة بين المتكلِّم والمُخاطَب ، أو ذكر أسباب التلفظ به ، كل ذلك استuan به سيبويه في تحليل قضايا الحذف وغيرها ، وتنبَّه سيبويه على ما ذكره الباحثون المحدثون الغربيون منذ القرن الثامن الميلادي ، واستحضر في عقله الفذ ، الظروف الحافة بالقول ، بكثير من التعبيرات ، فقد كان يعرض في أكثر من موقع من كتابه العناصر غير اللغوية التي تقوم مقام العناصر اللغوية وتسُدُّ مسَدَّها ، فاللغة عنده لم تكون تتفَكَّر عن ملابسات استعمالها ، ذلك لأنَّ اللغة عنده تستمدُّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي ، كما تُستمدُّ من معطيات النظام الاجتماعي التي تكتفِّي السياق اللغوي .

**الكلمات المفتاحية:** نظرية، الفعل، الكلام، سيبويه.

## المقدمة

عنيت الدراسات اللسانية الحديثة منذ نشأتها باللغة بوصفها وسيلة تواصلية تبليغية؛ لذا عملت اللسانيات على دراسة اللغة بمناهج عدّة، وكان لتطور اللسانيات الحديثة أثر كبير في إبراز أهمية اللغة، وكان نتاجه ذلك التطور اتساع دراسة اللغة من حدود الوصف إلى فضاء الاستعمال الفعلي لها، وقد كان لهذا الانتقال أثر في ظهور مناهج واتجاهات جديدة في دراسة اللغة، ومن المنهج اللسانية الحديثة: المنهج التداولي ذو المناهيل الفكرية المتعددة، ولقد نال المنهج التداولي عناية كثير من الباحثين؛ بما امتلكه من إمكانيات لحل مشكلات كثيرة واجهتهم في دراستهم للغة بفضل افتتاحه على مختلف المعرفات الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها.

ولقد جذب البحث التداولي عناية الباحثين إليه، لأنّه نجح في فتح آفاق أوسع في دراسة اللغة، فاعتلت التداولية بالسياق والمقام والمتكلمين ومقاصدهم وقدرات المتلقين على التفاعل والتواصل، فتعدّت لذلك الخطابات المعرفية التي شملها البحث التداولي، وفي ظل المقاربـات الفكرية الحديثة بين الدراسات اللغوية الغربية والعربية، عمـد الباحث إلى المنهج التداولي ليكون مجالـاً رحـباً للبحث .

وبعد هذه التوطئة لنـدـعـ إلى قولـ الباحـثـينـ عنـ المرـجـعـيـةـ التـداولـيـةـ فيـ كـتابـ سـيـبـيـونـ،ـ يـقـولـ الـدـكـتـورـ نـهـادـ المـوـسـىـ:ـ فـيـ الـكـاتـبـ أـمـثـلـةـ كـثـيرـةـ مـنـ الـجـمـعـ بـيـنـ التـفـسـيرـ الـلـغـوـيـ وـمـلـاحـظـةـ السـيـاقـ...ـ،ـ وـيـتـسـعـ فـيـ تـحـلـيلـ التـرـاـكـيـبـ إـلـىـ وـصـفـ الـمـوـاقـفـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ تـسـتـعـمـلـ فـيـهـاـ،ـ وـمـاـ يـلـبـسـ هـذـاـ الـاسـتـعـمـالـ مـنـ حـالـ الـمـخـاطـبـ،ـ وـحـالـ الـمـتـكـلـمـ وـمـوـضـوـعـ الـكـلـامـ...ـ،ـ وـرـسـمـ خـطـوـطـ هـادـيـةـ فـيـ تـعـلـمـ الـعـرـبـيـةـ تـعـلـمـاـ يـضـعـ كـلـ تـرـكـيـبـ فـيـ مـوـضـعـهـ وـيـعـرـفـ لـكـلـ مـقـاـمـهـ .ـ

وذهب (جورج بوهاس، وباتريك كوم، وجمال كلوغلي) إلى أنَّ سـيـبـيـونـ لا يحلـ المـلـفـوـظـاتـ بـاـنـفـصـالـ عـنـ سـيـاقـهـاـ وـمـقـامـهـاـ،ـ وـهـمـ يـصـنـفـونـ كـتـابـ سـيـبـيـونـ مـنـ ضـمـنـ اـتـجـاهـ وـظـيـفـيـ تـوـاـصـلـيـ،ـ يـرـىـ أـنـ الـلـغـةـ ظـاهـرـةـ اـجـتمـاعـيـةـ،ـ وـيـدـرـسـهـاـ عـلـىـ هـذـاـ الـأـسـاسـ،ـ وـلـيـسـ اـتـجـاهـاـ شـكـلـيـاـ،ـ يـمـيـلـ إـلـىـ رـؤـيـةـ الـلـغـةـ عـلـىـ أـنـهـاـ ظـاهـرـةـ عـقـلـيـةـ،ـ

و دراستها بوصفها نظاماً مستقلاً ، وإنَّ سِيُّونِيَّه يركز على بيان أوجه الاختلاف والاختلاف الأساسية بين هذه الملفوظات حال انجازها .

## المبحث الأول

### نظريّة الفعل الكلامي

عرفت الدراسات اللغوية في القرن العشرين اتجاهين رئيسيين، هما: الأول الشكلي، والآخر التداولي، أمّا الأول، فإنه يدرس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، فهو يهتم بالمعنى اللغوي في صورته الآنية بعيداً عن السياق الذي أنتج فيه، ويعنى الثاني بدراسة اللغة في السياق، وقد استطاعت التداولية أن تقدم تفسيراً ناجحاً لعملية التخاطب بعد ت عشر الأنماذج البنوي.

وفتحت التداولية مجالاً جديداً واسعاً في آفاق اللسانيات، وبيّنت أنّ عملية التخاطب لا تقتصر على الجانب اللغوي وحده، بل تُعنى أيضاً بالعناصر الخارجية كالمتكلّم، والمُخاطب، ومكان، وزمان التخاطب، وكلّ ما يحيط بالعملية التخاطبية، لمعرفة قصد المتكلّم والمعنى المراد؛ لأنّ المعنى ليس فيما يقول النّحّاة أو ما تقوله المعجمات على الرّغم من أهمية تلك الأقوال، ولا في العمليات المعرفية المجردة من سياقاتها، ولكن فيما يقصد ما يستعمل من اللغة، وما يريد فيها، ويفهم من يتقاها، وفيما ينتج من دلالات بوساطة الظروف الحافة بالقول، وهو ما أعطى لهذا الحقل المعرفي، بعداً معرفياً جديداً تداخل فيه علوم مختلفة. (محمد، 2010م، 20).

و قبل التطرق نظرية الفعل الكلامي لابد من وقفه موجزة نسبياً من ورائها إلى التعريف بالتماولية بشقيها اللغوي والاصطلاحي:

**التماولية: لغة:** إنّ الجذر اللغوي لمصطلح التداولية هو (دَوَلَ)، فقد ورد مثلاً في مقاييس اللغة: ((دَوَلَ الدَّالُّ وَالْوَافُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدْلُّ عَلَى تَحُولِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَالآخَرُ يَدْلُّ عَلَى ضَعْفٍ وَاسْتِرْخَاءٍ)). (ابن فارس، 1979م، 214/2).

وجاء في لسان العرب، (وقالوا: دوالٌك، أي: مداولةً على الأمر؛ قال سِيِّبُويْهُ: وَإِنْ شِنْتَ حَمَلَتْهُ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَدَالَتْ الْأَيَامُ، أَيِّ: دَارَتْ، وَاللَّهُ يُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَتَدَاوِلُتُهُ الْأَيْدِي: أَخْدَتْهُ هَذِهِ مَرَّةً وَهَذِهِ مَرَّةً، وَدَالَّ التَّوْبُ يَدُولُ، أَيِّ: بَلَّيْ، وَقَدْ جَعَلَ وَدُهُ يَدُولُ)) (ابن منظور، 1414هـ، 11/252).

فالتداول هو التناقل والتحول، بعد أن كان مستقرًا في موضع ومنسوباً إليه، وقد اكتسب مفهوم التحول والتناقل من الصيغة الصرفية (تفااعل) الدالة على تعدد حال الشيء، ومفردة (تداول) ترتبط بتداول الشيء مرة بعد مرة، ومن هذه الصيغة جاءت مفردة: (دوليك)، أي: مداولة بعد مداولة ودال الشيء أصبح متداولًا، ومن الفعل دال جاء المصدر الصناعي (تداولية). (بوجادي، 2009م، 148؛ عبداللطيف، 2016م، 25/1، العدد 97: 64).

ووضع الدكتور طه عبد الرحمن تحديدًا لمفهوم التداولية يقول فيه: ((من المعروف أنَّ الفعل (تداول) في قولنا: تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس فيما بينهم ... ف(النقل) و(الدوران) يدلان بذلك في استخدامهما اللغوي، على معنى النقلة بين الناطقين، أو أقل معنى (التواصل)... فيكون التداول جامعاً بين جانبي اثنين هما: التواصل والتناقل، فمقتضى التناقل، إذن، أنْ يكون القول موصولاً بالفعل)) (عبدالرحمن، د.ت، 244)، وعليه فإنَّ مجموعة هذه المعاني التحول والتناقل، يقتضي وجود أكثر من حال، ينتقل بينها الشيء وتلك حال اللغة متداولة من حال لدى المُتكلِّم إلى حال أخرى لدى المُخاطب، ومتنقلة بين الناس يداولونها بينهم.

**ال التداولية اصطلاحاً:** اكتسبت التداولية عدداً من التعريفات، بناءً على مجال عناية الباحث نفسه، فقد يقتصر الباحث على دراسة المعنى، وليس المعنى بمفهومه الدلالي ، بل بوصفها دراسةً ((في سياق التواصل، مما يسوغ معه تسمية المعنى بمعنى المُتكلِّم، فيعرفُها المعنى التواصلي، أو معنى المُتكلِّم في كيفية قدرته على إفهام المُخاطب بدرجة تتجاوز ما قاله)) (الشهري، 2004، 22)، وقد يُعرَّفُها انطلاقاً من عنايته بتحديد مراجع الألفاظ، وأثرها في الخطاب، ومنها الإشارات بما في ذلك طرفي الخطاب، وبيان وأثرهما في تكوين الخطاب، ومعناه، وقوته الانجازية، وهناك من يُعرَّفُها من وجهة نظر المُتكلِّم، بأنّها كيفية إدراك المعايير ، والمبادئ التي توجهه عند إنتاج الخطاب ، بما في ذلك استعمال مختلف الجوانب اللغوية ، في ضوء عناصر السياق بما يكفل له ضمان التوفيق من لدن المُخاطب عند تأويل قصده ، وتحقيق هدفه. (الشهري،

.(22,2004

وتختص التداولية بدراسة المعنى كما يوصله المُتكلّم ويفسره المُخاطب ؛ لذلك فهي مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات هذه الألفاظ منفصلة، فالتداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المُتكلّم (يول، 2010، 19)، تضمن على الميدان من الدراسات بالضرورة تفسير ما يعنيه الناس في سياق معين وكيفية تأثير السياق فيما يقال، ويطلب ذلك أيضاً التمعن في الآلية التي ينظم بواسطتها المتكلّمون ما يريدون قوله وفقاً لهوية الذي يتكلّمون إليه، وأين، ومتى، وتحت أيّة ظروف؟ فالتداولية إذا هي دراسة المعنى السياقي (يول، 2010 ،19).

وتعُرف التداولية بأنّها ((الفرع المعنى بدراسة الكيفية التي يستعمل بها المتحادثون اللغة، استعملاً لا يمكن الوقوف على المراد منه، بالاعتماد على المعرفة اللغوية)) (إتشسن، 2016م، 44)، فمن الواضح أنّ التواصل لا يعتمد على التحقق من معاني الكلمات في عبارةٍ ما، فحسب، بل يعتمد كذلك على التحقق مما يعنيه المتكلّمون بالملفوظات التي ينطقونها، وإنّ المتكلّمين هم الذين يوصلون المعنى عبر التضمينات، وإنّ المُخاطبين هم الذين يتعرفون على هذه المعاني الموصولة عبر الاستدلال.

وبعد هذه التوطئة لنعود إلى قول الباحثين عن المرجعية التداولية في كتاب سينيويه، يقول الدكتور نهاد الموسى: ((في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق...، ويتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلّم وموضوع الكلام...، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلمًا يضع كل تركيب في موضعه ويعرف لكل مقالٍ مقامه)) (موسى، 1974، 316).

وذهب (جورج بوهاس، وباتريك كوم، وجمال كلوغلي) إلى أنّ سينيويه لا يحلّ الملفوظات بانفصال عن سياقها ومقاماتها، وهم يصنفون كتاب سينيويه من ضمن اتجاه وظيفي تواصلي، يرى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، ويدرسها على هذا

الأساس، وليس اتجاهها شكلياً، يميل إلى رؤية اللغة على أنها ظاهرة عقلية، ودراستها بوصفها نظاماً مستقلاً، وإن سينبويه يركز على بيان أوجه الاختلاف والاختلاف الأساسية بين هذه الملفوظات حال إنجازها. (مقبول، 2019م، 276).

وأكَّدَ هذه الرؤية باحث آخر ((ويذهب سِيُّوبُيُّهُ إلى أنَّ نظام القواعد الترتكيبية والدلالية مضبوط بالنسق التداولي الذي يربط المتكلِّم بالمخاطب في مقامات معينة، قامت، على أساسِ اجتماعيةٍ وعُقديَّةٍ وفكريَّةٍ أُسستُ أرضيتها التداولية)) (إدريس، 2004م، مج 33/ ع 1، 694). وأكَّدَ هذه الاستنتاجات المستشرق (كارتر) عندما عَدَ سِيُّوبُيُّهُ نَدًا لـ(جريس) في قواعد التخاطب قائلاً : ((قراءُ الكتابِ سيجدون تلك الأفكار مألوفةً لديهم جَدًا)) (كارتر، 2017م، 19/ 387).

وتتبَّه سِيُّوبُيُّهُ على ما ذكره الباحثون المحدثون الغربيون، والعرب منذ القرن الثامن الميلادي، واستحضر في عقله الفذ ،الظروف الحافة بالقول، بكثير من التعبيرات، فقد كان يعرض في أكثر من موقع من كتابه العناصر غيراللغوية التي تقوم مقام العناصر اللغوية وتسُدُّ مسْدَهَا (سيُّوبُيُّهُ، 1988، 1/ 76، 74، 232، 224، 223، 66/ 2، 130) ، فاللغة عنده لم تكن تتفَكَّ عن ملابسات استعمالها، ذلك أنَّ اللغة عنده تستمدُّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي ،كما تُستمدُّ من معطيات النظام الاجتماعي التي تكتنف السياق اللغوي (كاظم، 2017م، مج 23/ ع 96، المقدمة)، وقد عرض أمثلة كثيرة تؤيد ذلك ، منها قوله: ((وذلك قوله: أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى)) (سيُّوبُيُّهُ، 1988، 1/ 433)، فالمخاطب حين يسمع هذا الكلام يخطر في باله أنَّ المتكلِّم يسأل هل أنت من تميم أو من قيس؟ وهو لا يُريد المعنى الحرفي للتركيب بل يريد معنى آخر عرف فيما بعد بالاستلزم الحواري، أو المعنى المشتق، أو ما نعته (ديكرو) بقانون الاقتضاء، الذي حلَّ به مشكل الأفعال غير المباشرة التي قال بها (سيِّرل) ، وهذا التحليل الذي عرضه سِيُّوبُيُّهُ بقوله: ((وَإِنَّمَا هَذَا أَنَّكَ رَأَيْتَ رَجُلًا فِي حَالٍ تَلَوْنَ وَتَنَقِّلٍ، فَقُلْتَ: أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَحَوَّلُ تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ تَعْمَلُ فِي تَشْبِيهِ هَذَا لَهُ، وَهُوَ عِنْدَكَ فِي تَلَوْنَ الْحَالِ فِي تَلَوْنَ

وتتَّقِلُ، وليس يَسَأَلُه مُسْتَرِشِداً عنْ أَمْرٍ هُوَ جَاهِلٌ بِهِ؛ لِيُفْهَمَهُ إِيَّاهُ وَيُخْبِرَهُ عَنْهُ، وَلَكِنَّهُ وَبَخْرَهُ بِذَلِكَ)) (سيبوه، 1988، 1/433).

يُبَيِّنُ سِيَبُوَيْهُ هُنَا حَالَةُ الْشَّخْصِ الَّذِي يَتَحَوَّلُ مِنْ عَشِيرَةٍ إِلَى عَشِيرَةٍ أُخْرَى وَكَانَهُ يَنْقُلُ لَنَا مَشْهَدًا حَوَارِيًّا بَيْنَ شَخْصٍ مُتَلَوْنٍ وَمُتَغَيِّرٍ، وَلَا يَسْتَقِرُ عَلَى عَشِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَبَيْنَ أَشْخَاصٍ يَنْظَرُونَ لَهُ بازدِرَاءٍ إِزَاءِ هَذَا الْعَمَلِ، وَهَذَا الْوَصْفُ لِلظَّرُوفَةِ الْحَافِفَةِ بِالْقَوْلِ، وَتَصْوِيرُهَا بِهَذِهِ الشَّاكِلَةِ يَعْكُسُ مَعْرِفَةَ سِيَبُوَيْهِ بِالْمَرْجِعِيَّةِ التَّدَاوِلِيَّةِ الَّتِي أَحَالَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الصُّورَةِ الْمُكَرَّرَةِ فِي مَجَمِعِ الْبَصَرَةِ لِكُونِهِ مَجَمِعًا خَلِيلًا، وَقَدْ نَقَلَ لَنَا مَشْهَدًا مَصْوِرًا بِكُلِّ مَا فِيهِ مِنْ مَلَابِسَ خَارِجِيَّةِ لِمَا يَحْسُنُ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ، وَيَوْظِفُهَا فِي تَوْجِهِهِ لِأَسْلُوبِ الْاسْتِفَهَامِ الَّذِي وَجَهَهُ بِطَرِيقَةٍ تَخْتَلِفُ عَمَّا يُرِادُ إِذَا كَانَ مُسْتَفَهَمًا، وَكَانَ أَسْلُوبُ التَّوْبِيَخِ الْغَايِيَّةِ الَّتِي يَرُومُ الْاِفْسَاحَ عَنْهَا، فَقَدْ لَحِظَ سِيَبُوَيْهُ أَنَّ الْاسْتِفَهَامَ يَنْصُرِفُ إِلَى التَّوْبِيَخِ، وَالْتَّقْرِيرِ فِي ضَوْءِ مَعْطَيَاتِ الْمَوْقِفِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَيَدْرِكُ أَنَّ الْكَلَامَ جَزْءٌ مِنْ سِيَاقِ اِجْتِمَاعِيِّ مَوْصُولِيِّ، وَقَدْ تَجَاوزَ النَّظَرَ إِلَى الْلِّسَانِيَّاتِ الدَّاخِلِيَّةِ، وَمَدَّ نَظَرَهُ إِلَى الْلِّسَانِيَّاتِ الْخَارِجِيَّةِ.

إِنَّ الْقَدْرَةَ عَلَى الرِّبَطِ بَيْنِ عَنَصِيرِ الْخِطَابِ وَمَرْجِعِيَّاتِهِ تَعُدُّ مِنَ الشُّرُوطِ الْجَوَهِرِيَّةِ، إِذَا لَا يَمْكُنُ مِنْ غَيْرِهَا الْادْعَاءُ بِأَنَّ الْمُتَخَاطِبَ قَادِرَ عَلَى التَّعَالِمِ مَعَ الْخِطَابِ، وَالْمَرْجِعِيَّةِ التَّدَاوِلِيَّةِ: الْحَمْلِ الصَّحِيحِ لِلْخِطَابِ، أَيِّ: الْوَقْفُ عَلَى قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ أَمْرٌ غَيْرُ مُمْكِنٍ مِنْ غَيْرِ إِحْاطَةِ الْمُخَاطِبِ بِالْمَعْطَيَاتِ الْوَضْعِيَّةِ لِلْلُّغَةِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْمُتَخَاطِبُ (علي، 2016م: 27؛ رِيْكَانَاتِي، 2018م، 13)، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، يَنْبَغِي لِأَيِّ قَصْدٍ لِمُتَكَلِّمٍ أَنْ يَسْبِقَ بِاستِعْمَالِ مَقْصُودٍ، وَهُوَ مَا يَؤْدِي إِلَى القَوْلِ بِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يَصْدُرُ عَنِ الْمُجَنَّوْنِ لَا يَسْتَحِقُ الْقَصْدَ، مَعَ أَنَّ الْمُخَاطِبَ يَسْتَطِعُ فَهْمَهُ، بِيدِ أَنَّ ثَمَّةَ فَرْقًا جَوَهِرِيًّا فِي فَهْمِ الْكَلَامِ، وَحِلْمِهِ عَلَى وَجْهِهِ مَا، وَمِنْ ثَمَّ، يَنْبَغِي أَنْ تَتَوَافَرْ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ فِي الْأَقْلِ لِكِي يَسْتَحِقُ الْكَلَامُ حَمْلُهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا مِنْهَا: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَقْصُودًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِهِ مُخَاطِبٌ مُعِينٌ، وَإِنَّ الْمُخَاطِبَ الْمَقْصُودَ عَاقِلٌ، وَكَذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُ، لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ اِعْتِمَادُ الْقَصْدِ فِي كَلَامِ النَّائِمِ. (علي، 2006م: 74).

وَالنَّاظِرُ فِي كِتَابِ سِيَبُوَيْهِ يَجُدُّ أَنَّهُ لَا يَدْرِسُ الْلُّغَةَ الْمُجَرَّدَةَ، بَلْ يَدْرِسُ الْلُّغَةَ

الحياة في ارتباطها بمستعملتها، وإن قدرة المُخاطب على الحمل تُحِفِّز بقصد المُتكلِّم أنَّ كلامه إنما استعمل؛ ليُكتشفه المُخاطب؛ وبذلك يشعر أنَّه مطالب ببذل الجهد لفهم قصد المُتكلِّم، وقد راعى ذلك سِيُّوبُيَّه كثِيرًا في تأويلات قصد المُتكلِّم، وأحوال المُتَخاطِّبين، ونجد تفريقيه بين الوظيفتين الانجازية والخبرية للكلام .

والآن لنا أن نسأل هل عرف سِيُّوبُيَّه تحليل الفعل الكلامي إلى الأفعال الفرعية المكونة له كتحليل (أوستن) أو تحليل (سيِّرل)؟ وهل أدرك الفروق الاعتبارية بين زوايا النظر للفعل الكلامي؟ هذا ما يجيب عليه البحث في الصفحات القادمة.

## المبحث الثاني

### مفهوم الواجب وغير الواجب عند سِيُّوبُيَّه

قسم سِيُّوبُيَّه الكلام على قسمين كبيرين هما: الواجب وغير الواجب، من غير أي تصريح بالحرَّ لها إلَّا أنَّ الدكتور خالد ميلاد استخلص المقصود بهما من خلال تتبع أهم المَسَيَّاقيَّات التي وردت فيها. فقد عَرَفَ الدكتور خالد ميلاد الواجب بأنَّه ((الواقع والساقيَّ والمُستقر في الذهن والتصور على سبيل التبُوت سواء أوقع في الخارج أم لم يقع)) (ميلاد، 2001م، 74؛ المرشد، 2013م، 52)، وأمَّا غير الواجب فإِنَّه ((ما لم يستقر في ذهن المُتكلِّم)) (المرشد، 2013م، 52)، وقد استدركت الباحثة السعودية أُفراح علي، على هذا التعريف، وإن استدرakaها كان على أنَّ النفي ثابتٌ مُستقر في الاعتقاد ويدل على (غير الواجب) (المرشد، 2013م، 53)، متذكرة من نص سِيُّوبُيَّه دليلا على هذا الاستدراك ((هذا باب حروفٍ أُجريت مجرِّي حروف الاستفهام، وحروف الأمر والنهي، وهي (حروف النَّفِي)، شبيهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّمَ الاسم قبل الفعل؛ لأنَّه غير واجباتٍ، كما أنَّ الألف وحروف الجزاء غيرُ واجبةٍ، وكما أنَّ الأمر والنهي غير واجبيَّن)) (سيِّوبُيَّه، 1988، 1/216)، واستدراك الباحثة قد تتبَّعَ إليه الدكتور خالد ميلاد عندما عرض التَّصُّص الذي استدركت به عليه معللاً ذلك بنص سِيُّوبُيَّه

يحاول أن يقلل من هذه المشابهة، وسيُبَيِّنُهُ كأن واعيًّا للفرق بين النفي والاستفهام وغيره من الأفعال غير الواجبة. (مِيلَاد، 2001م، 71).

وقد أشار إلى هذا المعنى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عَدَهُ مُشكلاً صغيراً، قد يشتبه على الباحث بـأنَّ سِيُّبُويَّهُ وصف النفي بـأنَّه غير واجب، وإنَّه يُعَدُّ الخبر المثبت والمنفي واجبًا على حِدَّ سواء (صالح، 2012م، 165)، وقد عَقَبَ سِيُّبُويَّهُ مُعَلِّقاً على ذلك: ((وَسَهَلَ تَقْدِيمُ الْاسْمَاءِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا نَفِيٌّ لَوَاجِبٍ، وَلَيْسَ كَحْرُوفَ الْاسْتِفَهَامِ وَالْجَزَاءِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَضَارِعَة، وَإِنَّمَا تَجِيءُ لِخَلْفِ قَوْلِهِ: قَدْ كَانَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا زِيدًا ضَرِبْتُهُ وَلَا زِيدًا قُتْلَتُهُ، وَمَا عَمَرًا لَقِيْتُ أَبَاهُ وَلَا عَمَراً مَرَرْتُ بِهِ وَلَا بِشَرًا اشْتَرَيْتُ لَهُ ثُوْبًا)) (سيُبُويَّهُ، 1988، 1/216)، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهَا مَضَارِعَةٌ بِدُخُولِهَا عَلَى الْكَلَامِ الْمَنْفِيِّ مَمَّا يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَقَدْ فَسَرَ ذَلِكَ السِّيرَافِيُّ بِقَوْلِهِ: ((وَأَمَّا شَبَهُهَا بِالْمُبْتَدَأِ فَلِأَنَّهَا نَقِيَّةُ الْمُبْتَدَأِ، وَنَفِيَ لَهُ، وَنَفِيَ لَهُ، وَنَفِيَ لَهُ)) يَجْرِي مَجْرِيُ الْإِيْجَابِ، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (قَامَ زِيدٌ)، فَنَفِيَ هَذَا أَنْ تَقُولَ: (ما قَامَ زِيدٌ) تَرَدُّ الْكَلَامُ عَلَى لَفْظِهِ وَتَدْخُلُ حِرْفِ النَّفِيِّ) (السِّيرَافِيُّ، 2008م، 2/3)، فَالنَّفِيُّ هُنَا هُوَ نَظِيرُ الْإِيْجَابِ بِالنِّسَبَةِ لِلْمُبْتَدَأِ، وَلَيْسَ نَظِيرُ لِغَيْرِ الْوَاجِبِ الَّذِي يَتَصَفُّ بِهِ الْأَمْرُ وَالْاسْتِفَهَامُ وَغَيْرِهِمَا (صالح، 2012م، 166) هُوَ يَرِيدُ الْقَوْلُ الْفَرَقُ بَيْنَ الْمَوْجِبِ وَهُوَ الَّذِي يَقْابِلُ مَصْطَلِحَ الْخَبَرِ عَنِ الْمُحَدِّثِينَ هُوَ أَنَّ النِّسَبَةَ فِي الْخَبَرِ نِسَبَةُ حِكْمَةٍ تَفِيدُ ثَبَوتَ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِلْمَسْنَدِ أَوْ كَمَا يَقُولُ الْمَنَاطِقَةُ ثَبَوتُ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضِعِ أَمَّا بِالنِّسَبَةِ لِغَيْرِ الْمَوْجِبِ وَالَّتِي تَقْابِلُ مَصْطَلِحَ الْإِنْجَازِيَّةِ عَنِ الْمُحَدِّثِينَ فَلَيْسَ فِيهَا ثَبَوتُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِلْمَسْنَدِ (فَالْجَمْلَتَانِ (قَامَ زِيدٌ، مَا قَامَ زِيدٌ) فِي الْحَالَتَيْنِ هُنَا ثَبَوتُ النِّسَبَةِ وَبِذَلِكَ هِيَ بُعِيْدَةٌ عَنِ الْإِنْجَازِيَّةِ غَيْرُ الْمَوْجِبِ بِمَصْطَلِحِ سِيُّبُويَّهُ، أَيْ أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يَحْسَنُ السُّكُوتَ عَلَيْهِ بِالْتَّأْكِيدِ يَتَضَمَّنُ نِسَبَةُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ وَبِتَعْبِيرِ سِيرِلِ الْمُحَتَوِيِّ الْقَضَوِيِّ فَأَنَّ قَصْدَهُ الْمَعْنَى الْحَاصلُ فِي الْوَاقِعِ الْخَارِجِيِّ وَوَقَعَتْ فَعْلًا مَعَ الْاعْتِقَادِ بِهَا أَوْ حَصْولِ النِّيَّةِ يُمْكِنُ عَدُ الْكَلَامِ مُوجِبًا أَيْ خَبَرًا .

إِنَّ الْوَاجِبَ عَنِدَ سِيُّبُويَّهِ لَا يَقْتَرَنُ بِالْفَعْلِ الْمَاضِيِّ حَسْبٍ، بَلْ جَعَلَ مِنَ الْفَعْلِ الْوَاقِعِ خَبَرًا، وَمِنْ ذَلِكَ الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَرْفُوعُ عَدَهُ مِنَ الْوَاجِبِ وَهَذَا

يعني أنَّ الواجب عند سِيِّبوُيْه يرتبط باعتقاد المُتكلِّم، وبما هو مُستقرٌ في ذهنه مع وقوعه في الخارج، في المقابل يكون غيرُ الواجب من الكلام غيرَ المستقرِ وغيرَ ثابتٍ في الذهن والاعتقاد.

والمُؤكَّدُ في كلِّ هذا أنَّ المُستقرُ والثابتُ راجعٌ إلى تصديق المُخاطب ومعرفة وكفايته الذي يقرُّ بوقوعه في الماضي أو عدم ثبوته وعدم وقوعه في الذهن؛ لأنَّ المعرفة مشتركةٌ بين المتكلِّم والمُخاطب في اكتسابِ اللغة.

وسِيِّبوُيْه في هذا الاعتقاد يقاربُ البعد الثاني الذي قال به (سِيرِل)، وهو الْبُعدُ النُّفْسِيُّ (اعتقاد، نية، إرادة) الذي يعبر عنه ذلك الكلام، وهذا راجعٌ إلى تأثيره بالفَكِّرِ الاعْتَزَالِيِّ، نجدُ هذا التكيرُ واضحًا عند النَّظَامِ (ت: 221هـ) وهو قريبٌ من عصر سِيِّبوُيْه بل معاصرًا له، والنَّظَامُ كان يعتقدُ بأنَّ صدقَ الخبرِ هو مطابقته للاعتقاد المُخْبِرِ بغضِّ النظرِ عن كون ذلك الاعتقاد صوابًا أو خطأً، أمَّا الكذبُ فهو عدم مطابقته للاعتقاد المُتكلِّمِ بغضِّ النظرِ عن مطابقته للواقع (خليفة، 359هـ، 2007م)، وكان النَّظَامُ قد احتاجَ بقوله تعالى: {وَاللَّهُ يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} (المنافقون: 1)، فقد كذبُهم اللهُ (سبحانه وتعالى) في قوله {إِنَّكَ لَرَسُولُهُ} مع مطابقته للواقع إلا أنَّه لم يطابق اعتقادهم فقد كانوا منافقين (الزمخشري، 1407هـ، 538/4)، والظاهرُ أنَّ النَّظَامِ (ت: 221هـ) عَدَ الْبُعدَ الثاني من أبعاد سِيرِل أيَّ الوضع النُّفْسِيُّ للمتكلِّم الذي يعبر عنه الفَعْلِ مثل الاعتقاد والارادة والنية وعَدَ بديلاً للبعدِ الأولِ الذي هو علاقَةُ الفَعْلِ بالعَالَمِ الْخَارِجِيِّ فالمُعْنَى النُّفْسِيُّ قائمٌ في الذهنِ حسبِ رأيِ النَّظَامِ وهو الخُرُجُ الذي قد يطابقُه الكلامُ أو لا يطابقُه هذا يدلُّ على أنَّ المُعْتَزَلَةَ كانوا سَبَّاقِينَ في اكتشافِهم لأمثالِ هذه التَّقسيماتِ التي عادُوا اكتشافُها (سِيرِل) و(أوستن) وغيرِهم من فلاسفةِ أفعالِ الكلامِ، وأنَّ كان تلميذه الجاحظُ كان غيرَ موافقٍ لرأيِ استاذِه (النَّظَامِ) وافقَ هناكَ بعدها ثالثًا لا صادقٌ ولا كاذبٌ.

والسؤالُ الذي يُثارُ هل اقتبس سِيِّبوُيْه معنى هذه الثانية من علم آخر، وأُسقِطَه على مفهوم الواجبِ وغيرِ الواجب؟ إذ عرضَ الدكتور خالد ميلاد أصل الوجوب باللغة، ويرى أنَّ سِيِّبوُيْه استعملها بالمعنى اللغويِّ الذي عرضَه صاحب

لسان العرب ((أَصْلُ الْوُجُوبِ: السُّقُوطُ وَالوُقُوعُ، وَوَجَبَ الْمِيتُ إِذَا سَقَطَ وَمَا... وَوَجَبَتِ الشَّمْسُ وَجْبًا، وَوُجُوبًا: غَابَتْ)) (ابن منظور، 1414هـ/1/794). و الواجب ما كان ثابت الواقع ، وغير الواجب ما كان ممكناً أو ممتنعاً، وقد أشار إلى تقسيم علم الكلام للواجب والممتنع والإمكان، ولم يدع الدكتور ميلاد تأثر سينيويه في المعنى الكلامي أو بنى عليه مفاهيمه النحوية (ميلاد، 2001م، 66)، والباحث ليس على وفاق مع ما يقول الدكتور ميلاد؛ لأن تأثير الفكر الاعتزالي واضح للعيان في سطور كتاب سينيويه، وقد بنى سينيويه أغلب قواعده النحوية بعد المدارسة مع شيوخه على مقولات الفكر الاعتزالي .

وقد تتبّه لهذا المستشرق (كارتر) الذي دافع عن الجذر الأبستمولوجي العربي في النحو بوساطة مدارسته كتاب سينيويه، وهذا ما أشار إليه الدكتور مؤيد آل صوينت، بقوله :((ويمكن القول إنَّ كارتر فَكَّ الخطاب السينيويه بدرجة عالية من الفحص عبر آليات اشتغال واضحة ومحددة ، وهذا معطى أول، أمّا المعطى الثاني عند كارتر فيكمن في دفاعه عن الجذر المعرفي العربي الإسلامي للنحو العربي في وجه من زعموا نسبة إلى المنطق الأرسطي...)) (صوينت، 2012م، 11/58)، مستحضرًا نصًا نفيسًا للمستشرق (كارتر) يؤيد اتجاهه أنَّ هناك ((جذوراً وأصولاً ينبغي البحث عنها في حقول المعرفة العربية الإسلامية وليس خارجها، نظراً لتفاعلها الطبيعي المدهش داخل البنية المركبة للعقل العربي والمسلم)) (صوينت، 2012م، 11/58)، وهذه الشهادة من المستشرق (كارتر) تكفي للرد على من يرى بأنَّ النحو العربي اعتمد في مقولاته على النحو اليوناني ولاسيما مدونة سينيويه.

ومن النصوص التي عالج فيها سينيويه الواجب وغير الواجب جواز عطف الاسم على موضع اسم إنَّ، وعدم العطف بعض الحروف المشبهة بالفعل بناءً على تقسيمه للواجب وغير الوجب على الرغم أنَّ تأثيرهنَّ العامل واحد، لكنه افرد(إنَّ) و (لكنَّ) بجواز العطف((هذا بابُ ما يكون محمولاً على (إنَّ) فيشاركه فيه الاسم الذي ولِيهما ويكون محمولاً على الابتداء)) (سينيويه، 1988، 25/3)، وبعد ذلك فرق بين الموجب وغير الموجب بقوله: ((واعلم أنَّ (أَعْلَى) و(كَانَ)

و(لَيْتَ) ثَلَاثَتُهُنَّ يَجُوزُ فِيهِنَّ جَمِيعَ مَا جَازَ فِي (أَنَّ)، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُرْفَعُ بَعْدَهُنَّ شَيْءٌ عَلَى الْابْتِدَاءِ، وَمِنْ ثُمَّ اخْتَارَ النَّاسُ: لَيْتَ زِيدًا مُنْطَلِقٌ وَعُمَرًا وَقَبْحٌ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا عُمَرًا عَلَى الْمُضْمِرِ حَتَّى يَقُولُوا هُوَ، وَلَمْ تَكُنْ (لَيْتَ) وَاجِبَةً وَلَا (أَعْلَى) وَلَا (كَانَ)، فَقَبْحٌ عِنْدَهُمْ أَنْ يُدْخِلُوا الْوَاجِبَ فِي مَوْضِعِ التَّمْنِي فَيَصِيرُوا قَدْ ضَمَوْا إِلَى الْأَوَّلِ مَا لَيْسَ عَلَى مَعْنَاهُ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) ((سِيَّبوُيْهُ، 1988، 28/3)، أَيْ أَنَّ سِيَّبوُيْهُ يُرِيدُ الْقَوْلَ: أَنْ ثَمَتْ فَرْقًا بَيْنِ الْجَمْلَ الْإِنْشَائِيَّةِ وَالْجَمْلَ الْخَبْرِيَّةِ بِتَعْبِيرِ الْلُّغَوَيْنِ الْعَرَبِ الْقَدَامِيِّ وَالْجَمْلَ الْإِنْجَازِيَّةِ وَالْجَمْلَ الْوَصْفِيَّةِ أَوِ الْخَبْرِيَّةِ بِتَعْبِيرِ الْمُحَدِّثِيْنِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْغَرَبِيِّيْنِ.

وَقَدْ فَسَرَ السِّيرَافِيُّ عَدْمَ موافَقَةِ سِيَّبوُيْهُ الْعَطْفِ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى ((حَمْلُ الْمَعْطُوفِ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى الْابْتِدَاءِ يَغْيِرُ الْمَعْنَى الَّذِي أَحْدَثَهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ مِنَ التَّمْنِيِّ وَالْتَّشْبِيهِ وَالْتَّرْجِيِّ؛ فَلَذِكَ لَمْ يَحْمِلُوهُ عَلَى الْابْتِدَاءِ، إِلَّا تَرَى أَنَا لَوْ قُلْنَا لَيْتَ زِيدًا مُنْطَلِقٌ وَعُمَرُو مُقِيمٌ عَلَى عَطْفِ جَمْلَةِ عَلَى جَمْلَةٍ كَانَ عَمْرُو مُقِيمًا خَارِجًا عَنِ التَّمْنِي)) (السِّيرَافِيُّ، 2008م، 2/474)، وَهُوَ يَرِيُ الْقَوْلَ: أَنَّ الْجَمْلَةَ الْأُولَى إِنْشَائِيَّةٌ لَيْسَ لَهَا تَطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ حَتَّى يَمْكُنُ أَنْ يَقُولَ لَهَا صَادِقَةٌ أَوْ كَانِيَّةٌ أَمَّا الْجَمْلَةُ الثَّانِيَّةُ خَبْرِيَّةٌ؛ لِأَنَّ إِقْامَةَ عَمْرُو فِيهَا اعْتِقَادٌ عِنْ الْمُتَكَلِّمِ حَسْبَ الْبَعْدِ الثَّانِيِّ أَيِّ الْبَعْدِ النَّفْسِيِّ وَكَذَلِكَ يَتَوَفَّرُ الْبَعْدُ الْأُولُّ مَطَابِقَتُهَا لِلْخَارِجِ وَهَذَا عَيْنُ مَا قَالَتْ بِهِ نَظَرِيَّةُ الْفَعْلِ الْكَلَامِيِّ.

وَالسِّيرَافِيُّ فِي تَحْلِيلِهِ لَمْ يَتَأْوِلْ لِعَلٍ وَلَا كَانَ اكْتِفَاءً بِمَا عَلَى دُمُّ جَوَازِ الْاِسْتِعْمَالِ مَعْ لَيْتَ وَقَاسَ عَلَيْهَا الْأَثْتَيْنِ تَبَعًا، وَسِيَّبوُيْهُ يَعْيَيُ الدَّلَالَةَ الَّتِي تَؤْدِيَهَا (لَيْتَ)، بِتَعْبِيرِهَا عَنْ طَلَبِ أَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ الْحُصُولُ عَلَيْهِ، مَا يَعْنِي عَدْمِ ثَبَاتِهِ وَعَدْمِ تَحْقِيقِهِ وَلَا يَخْتَلِفُ مَعْ لَعَلٍ فَهِيَ فِي مُجْمِلِهِ تَشَرِّكُ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ غَيْرِ الْوَاجِبِ، أَيْ: الْأَمْرُ لَمْ يَقُعْ بَعْدَ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَقِّعًا يَرْجِي حَصُولَهُ، وَلَا تَبْتَعِدَ كَانَ بِدَلَالِهَا عَلَى مَا تَعْرَضُ لِلْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْمُخَاطِبِ عَنْ تَوْهِمٍ أَوْ شَكٍّ أَوْ ظَنٍّ وَقَعَ فِيهِ وَلَمْ تَأْتِ (لَكَنَّ) إِلَّا لِرْفَعِ تَوْهِمٍ تَوَلَّدَ مِنْ كَلَامِ سَابِقٍ وَكَذَلِكَ إِنَّ (عَبْدَالسَّمِيعِ، الْعَدْدُ 20، 2006م، 38/1؛ الْمَرْشِدُ، 2013م، 36)، وَيَرِيُ عَبْدُ الْهَادِيِّ الشَّهْرِيُّ أَنَّ (أَعْلَى، وَكَانَ، وَلَيْتَ) مَشَابِهَتُهَا لِلْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْعُدُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَفِيهَا

معانٍ من الترجي، والتمني، والتشبّيّه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة من دون الأفعال (الشهري، 2004م، 139).

وإنّ الغالب على الملفوظات التي أدرجها سِيُّوَيْهُ ضمن الواجب واقعة في الخارج قبل، أو في أثناء الحديث، ولكنّ هناك ملفوظات لم يقع فيها الفعل في الكون الخارجي كما في الفعل المضارع المسبوق بالسين وسوف جعله سِيُّوَيْهُ واجبًا (المرشد، 2013م، 55)، وذلك قوله: (قد كان عندنا فسوف يأتيَنا فيُحِدِّشَا) (سيبوه، 1988م، 152/4)، وكذلك قوله: ((إنَّه عندنا فيُحِدِّشَا، وسوف آتِيهِ فَاحِدَّهُ لِيَس إِلَّا، إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ عَلَى أَنْ تَشْرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُولِّ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ مَنْقُطَعًا)) (سيبوه، 1988م، 150/4)، نجد سِيُّوَيْهُ يؤكد على شروط (سيِّرل) (القاعدة الأساسية) يكون النطق بالجملة بمثابة التعهد بأن المحتوى القضوي حالة واقعية، وبذلك يطبق شروط الموقفية وعلاقتها بالصدق والكذب بصورة عملية من غير تظير وكأن التظير عمل مفروغ منه.

إنّ الواجب عند سِيُّوَيْهُ لم يكن مساوياً للمعنى اللغوي كما يقول الدكتور خالد ميلاد، ومن اتبّعه من الباحثين، لأنّ الفعل المضارع الدال على الاستقبال من المفترض غير واقع في الكون الخارجي، وقد جعله واجبًا ، وهذا التّصان يدلّان على معنى الوعد والوعيد في العرف الاجتماعي من الالتزامات التي ينبغي إيفادها؛ لأنَّ المتكلّم هو منْ قطعَ على نفسه نجاح هذا العمل عندما أعطى المخاطب وعدًا مطلقاً بايقاعه في الكون فأصبح بمنزلة الواقع (المرشد، 2013م، 56)، وهذا ما تقول به نظرية الفعل الكلامي، وقد نظر لها سِيُّوَيْهُ بعبارة موجزة بقوله: ((لأنَّك قد أوجَبْتَ أَنْ تَقْعَلَ فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفَعُ)) (سيبوه، 1988م، 150/4)، وسيبوه كان على وعي تام بالفرق بين المعرفة الوظيفية والمعرفة الشكلية، أما من ناحية المصطلح فلا يقلّ من قيمة الاكتشاف فمثلاً سِيُّوَيْهُ يقول قد أوجَبْتَ وهذا يقابل مصطلح الاخبار.

وإنّ الفعل المضارع المروي الذي يقع مَوْقِعُ الاسم هو فعل واجب، على حين أنَّ الفعل المضارع المنصوب الذي يقع مَوْضِعًا يُؤْلَمُ بالاسم، والفعل المضارع المجزوم الذي يمكن أنْ يرَدَّ لا في مَوْضِعُ الاسم ولا في مَوْضِعُ ما

يؤول باسم فإنهم فعلن غير واجبين، وبناءً على علة الحمل على المَوْضِعِ، فإنَّ الفعل المضارع المرفوع القائم مقام الاسم المرفوع يدلُّ على الوجوب، وذلك بموجب علامة الرفع التي تقتضي تأكيد اعتقاد المُتكلِّم اليقيني (التهامي، 2013م، 252-253).

وفي إطار تتبع الملفوظات المُعَبَّرة عن الأمر والنهي في الكتاب الغينا سِيِّبُويَّه في الباب الذي يحمل عنوان: ((هذا باب الأفعال في القسم)) (سيبوه، 1988م، 228/4)، وبعد أن صاغ قانون الشُّمول [وهو الذي يقتضي عدم إخفاء أي من المعلومات التي لها صلة بالمَوْضِعِ] في مقدمة الباب حتَّى مُخاطبَه على اعتمادهما في استعمالاته للأفعال في القسم، والقسم توكيد لكلامك إذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقع وبذلك أخرج الفعل الواقع من القسم، والآخر هناك أفعال فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجرأة بعد قولك (والله) منها أُقسمُ، أَشَهُدُ، وإنَّ النون لا تدخل على فعلٍ قد وقع ، وإنَّما تدخل على فعلٍ غيرِ واجِبٍ (سيبوه، 1988م، 228/4)، وعندما سَمِعَ من العرب، أو من بعض النَّحَّاةِ الذين أخذ منهم الملفوظات الإيتان، (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتُ وَلَمَّا فَعَلْتُ) وقد وجدهما يتعارضان مع قانون الخطاب الذي حرص على وضعه في بداية الباب ذهب مُسائِلًا شيخه الخليل عن تحليل ذلك الذي أَبْهَمَ عليه، أو لنقل تعارض مع توجيهه في الفصل بين الواجب وغير الواجب بناءً على معناهما اللغوي، إذ قال: ((وَسَأَلَتِ الْخَلِيلُ عَنْ قَوْلِهِمْ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتُ وَلَمَّا فَعَلْتُ، لَمْ جَازْ هَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَإِنَّمَا (أَقْسَمْتُ) هَا هَذَا كَوْلُوكَ: (وَاللهُ؟)؟ فَقَالَ: وَجَهَ الْكَلَامَ (لَتَقْعَلَنَّ) هَاهُنَا، وَلَكِنَّهُمْ إِنَّمَا أَجَازُوا هَذَا؛ لَأَنَّهُمْ شَبَهُوهُ بِ (نَشَدْتُكَ اللَّهُ)، إِذْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْطَّلَبِ)) (سيبوه، 1988م، 228/4)، يتضح من كلام الخليل أنَّ أصل الملفوظ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَقْعَلَنَّ بِمَعْنَى يُفِيدُ القسم غير أنَّ المُقسِّم لا يقسم على نفسه، وإنَّما يقسم على مُخاطبَه، ويلزمه فعل شيء ما، وقد أتى بلفظه عليك وبنون التوكيد لتقوية هذا المعنى (عليوي، 2014م، 496).

وقد أوضح السِّيرافي قول الخليل الذي نقله سِيِّبُويَّه بأمانةٍ بما يفهم هو من موضوع الصدق والكذب المطابق للواقع وغير المطابق للواقع: ((وَمَا أَقْسَمْتُ

عليك إلا فعلت، ولما فعلت، فإن المتكلّم إذا قال: أقسمتُ عليك لِتَقْعَلُنَّ، فهو مُبَرِّ عن فعل المُخاطب أنَّه يفعل ومقسم عليه، فإذا لم يفعل فهو كاذب؛ لأنَّه لم يوجد خبره على ما أخبر به، وإذا قال: أقسمُ عليك إلَّا فعلت، وكما فعلت، فهو طالبٌ منه سائِلٌ ولا يلزمـه فيه تـصـدـيقـ ولا تـكـذـيبـ، وللـفـرـقـ بـيـنـ الـمـعـنـيـيـنـ فـرـقـ بـيـنـ الـلـفـظـيـيـنـ)) (الـسـيـرـافـيـ، 2008م، 318/3)، إنَّ سـيـبـوـيـهـ يـشـيرـ إـلـىـ أـنـ الـمـتـكـلـمـ عـنـدـمـاـ يـعـنـدـ مـاـ مـاـخـاطـبـ سـوـفـ يـنـجـزـ الـوـعـدـ وـهـذـاـ الـاعـتـقـادـ قـادـهـ إـلـىـ التـأـكـيدـ اـصـبـحـ الـفـعـلـ بـحـكـمـ الـمـوـافـقـ لـلـخـارـجـ، وـبـذـلـكـ هـنـاـ اـخـبـارـ وـاـمـاـ عـنـدـمـاـ لـاـ يـلـزـمـهـ التـصـدـيقـ وـلـاـ التـكـذـيبـ أـيـ غـيرـ مـوـافـقـ لـلـخـارـجـ وـهـوـ طـلـبـ مـمـكـنـ أـنـ يـتـحـقـقـ وـمـكـنـ لـاـ يـتـحـقـ لـذـاـ عـدـهـ فـعـلـ اـنـشـائـيـ اـنـجـازـيـ لـاـ يـخـضـعـ لـشـرـوـطـ الصـدـقـ وـالـكـذـبـ.

وقد أشار سـيـبـوـيـهـ إـلـىـ هـذـاـ الـمـعـنـيـ بـقـوـلـهـ: ((وـاـلـعـمـ أـنـكـ إـذـاـ أـخـبـرـتـ عـنـ غـيرـكـ أـنـكـ أـكـدـ عـلـىـ نـفـسـهـ أـوـ عـلـىـ غـيرـهـ فـالـفـعـلـ يـجـريـ مـجـراـهـ حـيـثـ حـلـفـتـ أـنـتـ)) (سـيـبـوـيـهـ، 1988م، 230/4)، هذا النـصـ يـعـدـ نـظـرـيـةـ فـيـ الـفـعـلـ الـكـلـامـ منـ وـجـهـهـ نـظـرـ الـبـاحـثـ عـلـىـ اـقـلـ تـقـدـيرـ أـيـ أـنـ الـاـخـبـارـ وـالـاـقـرـارـاتـ مـنـ الـاـفـعـالـ الـكـلـامـيـةـ الـخـبـرـيـةـ هـيـ فـيـ كـلـ الـاـحـوـالـ تـخـتـلـفـ عـنـ الـاـنـجـازـيـاتـ الـاـخـرـىـ فـيـ كـوـنـ مـحـتوـاـهـ الـخـبـرـيـ يـشـيرـ إـلـىـ الـخـارـجـ قـدـ يـطـابـقـهـ أـلـاـ يـطـابـقـهـ وـقـدـ اـضـافـهـ سـيـبـوـيـهـ شـرـطـ مـنـ شـرـوـطـ الـمـوـفـقـيـةـ لـلـفـعـلـ الـكـلـامـيـ الـخـبـرـيـ إـلـاـ وـهـوـ اـعـتـقـادـ الـمـتـكـلـمـ، وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ سـيـبـوـيـهـ لـمـ يـقـفـ عـنـ الشـكـلـ الـخـارـجـيـ لـلـمـفـوـظـ، وـلـلـظـواـهـرـ الـتـيـ يـرـوـمـ مـقـارـبـتـهـ، بـلـ كـانـ يـتـجـشـمـ مـشـقـةـ التـنـقـيـبـ عـنـ الـمـعـنـيـ، أـوـ التـحـلـيلـ، وـالـتـقـدـيرـ؛ لـذـلـكـ أـلـفـيـنـاهـ يـسـوـقـ نـقـسـيـرـاتـ لـأـنـمـاطـ تـأـلـيفـيـةـ مـخـتـلـفـةـ تـكـشـفـ عـنـ تـجـاـوـزـهـ أـحـيـاـنـاـ عـنـ الـمـقـارـبـةـ الـنـحـوـيـةـ الـخـالـصـ.

وقد تتبـهـ سـيـبـوـيـهـ إـلـىـ الـفـرـقـ الـدـقـيقـ فـيـ الـمـعـنـيـ عـنـدـمـاـ فـرـقـ بـيـنـ الـقـوـلـيـنـ: ((إـذـاـ قـلـتـ: هـلـ تـضـرـبـ زـيـداـ، فـلـاـ يـكـوـنـ أـنـ تـدـعـيـ أـنـ الضـرـبـ وـاقـعـ، وـقـدـ تـقـوـلـ: أـنـضـرـبـ زـيـداـ وـأـنـتـ تـدـعـيـ أـنـ الضـرـبـ وـاقـعـ)) (سـيـبـوـيـهـ، 1988، 323/4)، فـهـذـاـ اـسـتـفـهـاـمـ وـهـوـ سـؤـالـ عـمـاـ لـمـ يـسـتـقـرـ عـنـدـ السـائـلـ مـنـ عـلـمـ، فـهـوـ غـيرـ وـاقـعـ، وـيـوـصـفـ الـاسـتـفـهـاـمـ بـأـنـهـ غـيرـ وـاجـبـ لـهـذـاـ السـبـبـ أـمـاـ الـمـلـفـوـظـ الـأـخـيـرـ فـيـهـ مـعـنـيـ التـوـبـيـخـ وـلـبـسـ اـسـتـفـهـاـمـاـ فـيـ الـمـعـنـيـ وـلـهـذـاـ عـدـ وـاجـبـاـ (صالـحـ، 2012م، 166)، فـيـ الـجـملـةـ

الاولى هناك انجاز فعل تحقق عن طريق الاستفهام التصديقى الذى عَدَه سيبويه فعل انجازي مباشر بينما يرى في الاستفهام في الجملة الثانية ليس انجازا بل اخبار لأن الاستفهام خرج لغرض غير الطلب وهو التوبيخ؛ لأنَّه له مطابق بالخارج بحصول الضرب وهو يعلم بالضرب لكن أَرَاد توبخه على فعله ، وليس يسأل عن شيء يجهله أو غير معلوم مسبقا ، وهذا مخالف لما قال به سيرل بـ (هَمَرَةُ الْاسْتِفْهَامِ) فعل غير مباشرة خرج لغرض غير الطلب ، وسيبوه يرى أن المعلومات المتضمنة في استدلالات التلويخ الحواري التي قال بها (كرييس) موجودة بين طيَّات مخطط أفعال الكلام التي عبر عنها سيبويه بالواجب وغير الموجب.

وقد علل ذلك بقوله (ومما يدلُّك على أنَّ أَلْفَ الاستفهام ليست بمنزلة هل أَنَّك تقول للرجل: أَطْرِبَا! وَأَنْتَ تعلم أَنَّه قد طرب؛ لِتُوبَخَه وَتُقْرَرُه ولا تقول هذا بعد هل) (السيرافي، 2008م، 407/1)، أي له مطابق في الخارج واعتقاد المتكلم ويفيدو أن سيبويه يدمج بين البعد الاول هو مطابقة الواقع والبعد الثاني وهو اعتقاد المتكلم من غير الفصل بينهما كما فعل سيرل .

ويحل السيرافي كلام سيبويه ((ونذلك أَنَّك تستفهم عن أمرٍ يجوز أن يكون عندك موجوداً، ويجوز أن يكون معذوماً، وتأمر بشيء يجوز أن يفعل، ويجوز إلَّا يفعل)) (سيبوه، 1988م، 4/323)، وكلام سيبويه وتقسيم السيرافي يدور في فلك نظرية الفعل الكلامي التي تَعُدُّ من انجازات العصر الحديث مع أَنَّ هناك جذوراً واضحةً في نصوص سيبويه، بل إنَّ شارحاً مثل السيرافي أشار إلى مراد سيبويه ، وإنَّ الواجب هو ما حصل علم المتكلَّم أَنَّه وقع ، أو لم يقع وهو (غير الواجب) عكس ذلك، أي : إنَّ وقوع أو عدم وقوع الحدث مع الاعتقاد بوقوعه = واجب ، ووقوع أو عدم وقوع الحدث: غير معلوم = غير واجب هكذا فهم سيبويه الإجابة من شيخه الخليل (صالح، 2012م، 166).

## نتائج البحث

- 1- تأثير الفكر الاعتزالي واضح للعيان في سطور كتاب سيبويه، وقد بنى سيبويه أغلب قواعده النحوية بعد المدارسة مع شيوخه على مقولات الفكر الاعتزالي
- 2- يُشير سيبويه إلى أن المتكلم عندما يعتقد من أن مخاطبه سوف ينجز الوعد وهذا الاعتقاد قاده إلى التأكيد أصبح الفعل بحكم الموفق للخارج، وبذلك هنا الجملة خبرية وأما عندما لا يلزم التصديق ولا التكذيب أي غير موفق للخارج وهو طلب ممكن أن يتحقق وممكن لا يتحقق لذا عَدَ فعل إنشائي (إنجاري) لا يخضع لشروط الصدق والكذب.
- 3- إن سيبويه يدمج بين البعد الأول هو مطابقة الواقع والبعد الثاني وهو اعتقاد المتكلم من غير الفصل بينهما كما فعل سيرل وهو متاثر بالفكرة الاعتزالية ولا سيما معاصره (النظّام).
- 4- أضافة سيبويه شرط من شروط الموقفية للفعل الكلامي الخبري إلا وهو اعتقاد المتكلم، وهذا يعني أن سيبويه لم يقف عند الشكل الخارجي للملفوظ ، بل استعان بالظروف الحافة بالقول واستدلّ بها في الوصول للمغزى الكلامي .
- 5- يؤكد سيبويه وأنّ الفعل المضارع المرفوع الذي يقع موقع الاسم هو فعل واجب، أي (فعل خبري) على حين أنّ الفعل المضارع المنصوب الذي يقع مَوْضِعاً يُؤْوَلُ بالاسم ، والفعل المضارع المجزوم الذي يمكن أن يردّ لا في مَوْضِعِ الاسم ولا في مَوْضِعِ ما يُؤْوَلُ باسم فإنهما فعلان غير واجبيْن أي (فعل إنجاري) .
- 6- يؤكد سيبويه على شروط ( سيرل)(القاعدة الأساس) يكون النطق بالجملة بمثابة التعهد بأن المحتوى القضوي حالة واقعية، وبذلك يطبق شروط الموقفية وعلاقتها بالصدق والكذب بصورة عملية من غير تتنغير وكأن التتنغير عمل مفروغ منه.

7- تتبّه سِيِّبوُيَّه على ما ذكره الباحثون المحدثون الغربيون، والعرب منذ القرن الثامن الميلادي، واستحضر في عقله الفذ ،الظروف الحافة بالقول، بكثير من التعبيرات، فقد كان يعرض في أكثر من موقع من كتابه العناصر غير اللغوية التي تقوم مقام العناصر اللغوية وتسُدّ مسَدَّها.

### المصادر والمراجع

1. ابن فارس، أحمد (1979م). *معجم مقاييس اللغة*. ط.1. (تحقيق: عبدالسلام محمد هارون). دمشق: دار الفكر.
2. ابن منظور، جمال الدين الأنصاري (1414هـ). *لسان العرب*. ط.4. بيروت: دار صادر.
3. إتشسن، جين (2016م). *اللسانيات مقدمة إلى المقدمات*. ط.1. (ترجمة وتعليق: عبدالكريم محمد جبل). مصر: المركز القومي للترجمة.
4. بوجادي، خليفة (2009م). *في اللسانيات التداوilyة مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم*. ط.1. الجزائر: بيت الحكمة للنشر.
5. التهامي، ريم (2013م). *الاقتضاء وانسجام الخطاب*. ط.1. الكتاب الجديد.
6. خليفة، هشام ابراهيم عبدالله (2007م). *نظرية الفعل الكلامي (بين علم اللغة الحديث ومباحث اللغوية في التراث العربي والاسلامي)*. (د.ط). الأردن: دار الكتب.
7. ريكاناتي، فرانسوا (2018م). *المعنى الحرفـي*. (د.ط). (ترجمة: أحمد كروم). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
8. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (1407هـ). *الكشف عن حقائق غواص التنزيل*. ط.3. لبنان: دار الكتاب العربي.
9. سِيِّبوُيَّه، عمرو بن عثمان بن قبر (1988م). *الكتاب*. ط.3. (تحقيق: عبدالسلام محمد هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.
10. السِّيرافي، أبو سعد الحسن (2008م). *شرح كتاب سِيِّبوُيَّه*. ط.1. (تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي). بيروت: دار الكتب العلمية.

11. الشهري، عبدالهادي بن ظافر (2004م). **استراتيجيات الخطاب - مقاربة لغوية تداولية**. ط1. لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
12. صالح، عبدالرحمن (2012م). **الخطاب والخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**. (د.ط). الجزائر: موفر للنشر.
13. عبدالرحمن، طه (د.ت). **تجديد المنهج في تقويم التراث**. ط2. المغرب: المركز الثقافي العربي.
14. علي، محمد مهد يونس (2006م). **علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص**. ط1. بيروت: دار المدار الإسلامي.
- (2016م). **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، نحو بناء نظرية في المسالك والغايات**. ط1. بيروت: دار كنوز للمعرفة.
15. عليوي، حافظ إسماعيل (2014م). **التداوليات علم استعمال اللغة**. (د.ط). الأردن: عالم الكتب الحديث.
16. مزيد، بهاء الدين محمد (2010م). **تبسيط التداولية**. ط1. القاهرة: شمس للنشر والتوزيع.
17. مقبول، ادريس (2019م). **الأسس الاستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سبيوبيه**. (د.ط). الأردن: عالم الكتب الحديث.
18. ميلاد، خالد (2001م). **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية تداولية)**. (د.ط). تونس: المؤسسة العربية للتوزيع.
19. يول، جورج (2010م). **التداولية**. ط1. (ترجمة: قصي العتابي). لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت: دار الأمان.

### الأطروح:

1. المرشد، أفراح بنت علي (2013م). *الواجب وغير الواجب في كتاب سيبوئي*. رسالة ماجستير. كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية. المملكة العربية السعودية: جامعة القصيم.

### البحوث المنشورة:

1. مقبول، إدريس (2004م). *البعد التداولي عند سيبوئي*. مجلة عالم الفكر. المجلد 33. العدد 1.
2. آل صوينت، مؤيد عبيد (2012م). *سيبوئي في التلقى الغربي*. مجلة آداب المستنصرية، العدد 58.
3. عبدالسميع، منصور (2006م). *الحروف المشبّهة بالفعل دراسة تداولية*. مجلة كلية الآداب. جامعة حلوان. العدد 20.
4. عبدالالمطلب، محمد (2016م). *أفعال الكلام*. مجلة فصول. المجلد 25، العدد 97.
5. كارتر، مايكل (2017م). *التداولية واللغة التعاقدية في بدايات الأولى للنحو العربي والنظرية الفقهية*. (ترجمة: ناصر فرحان الحريص). مجلة جامعة أم القرى لعلوم واللغات وآدابها. العدد 19.
6. كاظم، صباح عبدالهادي (2017م). *الإشاريات في كتاب سيبوئي*. مجلة كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية. المجلد 23. العدد 96.
7. موسى، نهاد (1974م). *الوجهة الاجتماعية في منهج (سيبوئي) في كتابه*. مجلة حضارة الإسلام. دمشق.